

دور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في سورية

معتمصم إسماعيل

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق - سوريا

ملخص

ليس صحيحاً كما يدعي البعض أن هناك ثمناً اجتماعياً باهظاً للتنمية يتوجب على المجتمع أن يتحملها، فعملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تتم بدون هذا الثمن، إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب وضوح هذه الأهداف وتبنيها بشكل جدي من قبل كافة الأطراف، وتوفر شروط المرونة والشفافية في العمل التشاركي، بالإضافة الى توفر الموارد اللازمة لتغطية نفقات التنمية المستدامة وتفعيل دور الجمعيات الأهلية الأقرب الى الناس ومشاكلهم، مما يعني ضرورة تنظيم العمل الأهلي، والإسراع بإصدار قانون جديد يدعم مشاركة الجمعيات ويساعدها في تنمية مواردها لتقوم بدورها كشريك في التنمية.

Abstract

It is not true, as some claim that there is a price socially heavy price for the development community must be borne, process of economic development can take place without the price, that the achievement of sustainable development goals, requires clarity of these objectives and adopted seriously by all parties, and the conditions for flexibility and transparency in the participatory action, in addition to the availability of resources necessary to cover the costs of sustainable development and activating the role of civil society organizations closest to the people and their problems, which means the need to organize the civil work, and to accelerate the issuance of a new law supports the post of association and help in the development of their resources to play its role as a partner in development.

مقدمة:

إن التمهيد للتنمية المستدامة يطرح فكرة مقاربتها اقتصادياً وأولوية هذه المقاربة على المقاربة البيئية، حيث إن القوى الاستعمارية بسطت سيطرتها على البلدان والمناطق التي خضعت لها اقتصادياً وتجارياً وسياسياً وعسكرياً مما دفع تلك البلدان ومنها البلدان العربية الى المطالبة باسترداد حقها في التحكم القانوني والعملية على

مواردها الوطنية والطبيعية، وبعد ذلك بدأت هذه الدول بالاستثمار الاقتصادي لهذه الموارد، وبهذا تكون قد توفرت الشروط الموضوعية لظهور مفهوم التنمية المستدامة على مرحلتين، استعادة السيادة الوطنية والقانونية والعملية على الموارد الطبيعية بعد أن كانت هذه الدول لا تملك الحق في استثمارها، ممارسة السيادة الوطنية والعملية في المجال الاقتصادي باستثمار هذه الموارد وفق ما تراه مناسباً لسياستها وظروفها¹.

مما سبق اقترب مفهوم التنمية المستدامة لأن يكون ذو مضمون اقتصادي، وقد اقتصر موضوع البيئة من خلال تحليل ودراسة الانعكاسات الضارة الاقتصادية على قطاع الزراعة في البلدان التي تم فيها اكتشاف النفط واستثماره فيها، أما مفهوم الاستدامة البيئية فقد نُقل وصُدِّرَ من الشمال الى الجنوب في تسعينيات القرن الماضي عبر برامج الأمم المتحدة وخاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 الذي بين أن "مفهوم الانتفاع مفهوم اقتصادي واجتماعي وان الاستدامة البيئية هي موضوع الانتفاع وإطارة"². " من الصعوبة إيجاد مخطط واحد للتنمية المستدامة، طالما كانت النظم الاقتصادية والاجتماعية والظروف البيئية للبلدان تختلف بشكل واسع، مع العلم أنه يتوجب على كل شعب من الشعوب أن يضع المضامين المحددة للسياسة الخاصة به"³، إلا أنه على الدول أن تعتبر التنمية المستدامة - بغض النظر عن هذه الاختلافات - هدفاً عاماً للجميع ومع هذا كله لا يمكن لبلد أن يتطور بمعزل عن الآخرين، مما يعني بأن التنمية المستدامة تتطلب تغيرات بعيدة المدى لإنشاء تدفقات في التجارة ورأس المال والتكنولوجيا، تكون أكثر إنصافاً وتوافقاً مع أساسيات البيئة

2 - أهمية البحث وأهدافه تتجلى من خلال النقاط التالية:

الأولى: يتناول واحداً من موضوعات التنمية المستدامة، من خلال تحليل واقعها وأهدافها وأبعادها على المستوى الدولي. والثانية: يتناول بالتحليل دور الجمعيات الأهلية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة وتقييم هذا الدور في سورية، والوقوف على الصعوبات التي تعيق الوصول الى مشاركة فعالة من قبل الجمعيات الأهلية كشريك في العملية التنموية.

3 -منهجية البحث:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي العلمي في استنتاج الأسس النظرية للتنمية المستدامة وتحليل أهدافها وأبعادها، وكذلك المنهج الإستنتاجي في استقراء دور الجمعيات الأهلية ودورها في عملية التنمية.

4 -فرضيات البحث:

- 1 -إن المجتمع المحلي في سورية تقوم بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.
- 2 -انخفاض تمويل الجمعيات الأهلية يضعف من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.
- 3 -اعتماد السلطات المحلية في محافظة دمشق على تمويل الدولة جعل منها غير قادرة على خلق شريك تنموي مستدام.

5 -الدراسات السابقة:

- 1 -التقرير الأول لمشروع الإستراتيجية الإطارية للتنمية المستدامة في سورية (2007، وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع مشروع فردوس لتنمية الريف، undp).

يطرح التقرير موضوعين: الأول آراء الجهات ذات العلاقة حيث أجري استبيان استهدف صناع القرار على المستوى الإداري في القطاع الحكومي والخاص والأهلي والأكاديمي. والموضوع الثاني هو الأولويات والأهداف المقترحة في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى والقرارات الدولية وبين نتائج المسح الذي أجري في كافة المحافظات. إن أبرز تحديات التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي، تتمثل في ضعف مشاركة القطاع الخاص، يليه النمو السكاني والضعف التكنولوجي فيما اعتبرت البطالة تحدياً أساسياً على الصعيد الاجتماعي يليها ضعف الإحساس بالمسؤولية والتربية ثم الفقر والتنمية الريفية وعلى الصعيد البيئي. وكان ضعف الوعي البيئي وضعف الكوادر المؤهلة وتدهور الموارد المائية من أبرز التحديات فيما جاء الفساد أولاً ثم ضعف الكفاءة والفعالية وضعف المحاسبة وسيادة القانون، ولقد اغفل التقرير موضوع التشاركية مع منظمات المجتمع الأهلي.

2 - الدراسة التقييمية للجمعيات الأهلية في المنطقة الشرقية (دير الزور - الحسكة - الرقة)، دمشق 2009. (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صندوق الأمم المتحدة للسكان)

ركز البحث الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعرف على إمكانية الجمعيات العاملة بالقضايا السكانية وتحليل نقاط القوة والضعف لكل جمعية وتحديد الجمعيات الأكثر نجاحاً واعتبارها نموذجاً لتطوير أداء باقي الجمعيات، لقد أغفل البحث الدور التنموي للجمعيات الأهلية كشريك في العملية الشاملة للتنمية المحلية المستدامة.

تقييم الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة في موضوع البحث. أنها تناولت عدة جوانب للتنمية المستدامة فكان الجانب البيئي وأهميته في الحفاظ على التنوع الحيوي لضمان الاستمرارية في العمليات التنموية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهناك عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بموضوع التشاركية مع القطاع الأهلي والخاص لذا يركز البحث على التشاركية كسبيل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن الجمعيات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص أقرب إلى المواطنين وأعلم باحتياجاتهم ومشاكلهم.

أولاً - مفهوم التنمية المستدامة

في البداية لابد من التفريق بين النمو والتنمية حيث يعرف النمو بأنه: "تطور الاقتصاد وانتقاله من حالة إلى حالة أفضل أي نمو الدخل القومي فقط"⁴، أما التنمية فهي تغير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وثقافياً وتوظيف كافة الموارد من أجل المجتمع. أي أن الدولة لها الدور الأكبر في قيادة عملية التنمية والسوق لها الدور الثانوي في ذلك حيث تقوم الدولة بضبط السوق وتحقيق التوازن بين النمو والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فالتنمية المستدامة تهتم ليس فقط بالنمو الكمي للدخل القومي، بل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على حدٍ سواء، حيث يوجد العديد من التعاريف للتنمية المستدامة كل منها يركز على جانب معين ومن هذه التعاريف ما يركز على:

• الجانب المادي: تعرّف التنمية المستدامة بأنها "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فناءها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية"⁵

• الجانب الاقتصادي: يرى أن التنمية المستدامة "تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، شرط الحفاظ على نوعيّة الموارد بحيث لا يقلل استخدام الموارد من الدخل الحقيقي في المستقبل"⁶.

• الجانب التكنولوجي: يُعرّف التنمية المستدامة بأنها "استخدام تكنولوجيا جديدة تعمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان"⁷.

وبناءً عليه يمكن صياغة تعريف شامل للتنمية المستدامة بأنها: عملية مستمرة لها أوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية تسعى الى العدالة الاجتماعية والى رفع المستوى المعيشي للأفراد والارتقاء بهم علمياً وصحياً وتقوم بتحسين إدارة الموارد المادية وغير المادية وتوزيعها واستغلالها بشكل عادل بحيث يضمن استمراريتها للأجيال القادمة.

"إن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية: المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي بالإضافة الى الفقر، والتجارة، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث، وبما أن الإنسان غاية التنمية في مفهوم التنمية المستدامة فهذا يعني أن تحقيقها يتطلب أن يكفل المجتمع تفعيل دور القانون وخلق المناخ العادل مع توفر شروط الشفافية والمساءلة والمحاسبة أي ما يسمى الحكم الرشيد"⁸.

ومن هذا المنطلق لا يمكن تناول تحليل ومفاهيم التنمية المستدامة بمعزل عن الزمان والمكان بل يجب النظر الى التنمية المستدامة على أساس محتواها التاريخي والموضوعي.

ثانياً - أهداف التنمية المستدامة:

إن كافة المجتمعات في العالم تعاني من المشكلة الاقتصادية المتمثلة في التناقض القائم بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة، والموارد الاقتصادية المحدودة الكفيلة

بإشباع هذه الحاجات، ويطلق عليها بالندرة النسبية للموارد القابلة للنفاد مقابل حاجات مادية وغير مادية متزايدة، ومن خلال سعي الدول الى تعظيم الإنتاج لإشباع رغبات أفرادها وتلبية احتياجاتهم، من المفروض أن تعمل بالمقابل على تحقيق الموازنة بين طريفي المعادلة والتي تتمثل في الموارد والحاجات، وعلى الرغم من وجود فجوة بين طريفي المعادلة إلا أن شدتها وعمقها تختلف من بلد الى آخر ومن وقت الى آخر، وهي في الدول الساعية الى النمو تكون أكثر عمقاً ودرمها أكثر صعوبة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة التي تخدم الإنسان وتحافظ على الموارد مما يتطلب التزاماً ووعياً مجتمعياً، وانطلاقاً من تعريف التنمية المستدامة يمكن لنا أن نحدد أهدافها في كل من المحيط الحيوي والمحيط التكنولوجي والمحيط الاجتماعي

2- 1 - أهداف التنمية المستدامة في المحيط الحيوي:

تسعى التنمية المستدامة الى الحفاظ على النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في استمراريته، وجعل العمليات التي تحدث على هذه الموارد من أجل تحويلها واستخدام عمليات سليمة تضمن عدم نضوبها وتكفل توفير الزمن اللازم لتجديدها.

2- 2 - أهداف التنمية المستدامة في المحيط التكنولوجي:

تسعى التنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسائل تقنية ذات أضرار بيئية محدودة. وإعادة تدوير المواد والنفايات والاستفادة منها في مجالات الطاقة والصناعة. بالإضافة الى ترشيد وحسن اختيار مواقع المشروعات الصناعية وجعل كل مشروع يعالج نفاياته ومخلفاته.

2- 3 - أهداف التنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي:

تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات البشرية الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال من حيث نصيب كل جيل في الموارد الطبيعية والمادية المتجددة وغير المتجددة، وترشيد استخدام كافة الموارد ووضع أولويات لاستخداماتها كافة بالإضافة الى التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة متطلبات البيئة ومشاكلها. تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة في تخطيط وتنفيذ ورقابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي والإقليمي وعلى مستوى الدولة.

ثالثاً - دور السلطات المحلية في العملية التنموية:

إن الشريك الأساسي للمجتمع المحلي في أي بلد هي الدولة بكافة أجهزتها، حيث يضاف الى الخدمات التي يفرضها دور السلطات المحلية الخدمات التي يتطلبها المجتمع المحلي، فقد حمل قانون الإدارة المحلية مجالس المحافظات والمدن، الذي هو مجلس واحد في دمشق، مسؤولية تنفيذ المهام المتعلقة بإدارة وتطوير كافة الأنشطة في مجال الصناعة والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والثقافة والتربية والتعليم، ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من اتساع هذا المجال كما حدده القانون لمهام السلطات المحلية، إلا أن نشاطاتها على أرض الواقع هي في الحدود الدنيا، بحيث لا تتجاوز الأنشطة التقليدية الخدمية، ومن خلال مراجعة الخطة الخدمية المعتمدة لمدينة دمشق لعام 2009، يتبين، أنه تغيب عن اهتمامات المجالس المحلية القضايا التي تعني بشؤون الاستثمار والتطوير التنموي المستدام، وفيما يلي توضيح للخطة المقترحة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس المحافظة، والتي اقتصرت على النشاطات التقليدية البسيطة التالية، وقد أشارت دراسة أعدت حول قدرة السلطات المحلية على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة والأجندة 21 المحلية ومدى وضوح أهدافها، الى قلة المشاريع المتعلقة بالاستثمار ومشاريع أنظمة الإدارة البيئية والتنمية الإقليمية، الى جانب ضعف في مساهمة السلطات المحلية في برامج ونشاطات تتعلق بالتنمية المستدامة ومن خلال استبيان⁹ أجراه مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والاتحاد الأوروبي للبحث، فيما إذا كانت السلطات المحلية قادرة على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة والأجندة 21، تبين ما يلي قصور المعرفة بمفهوم التنمية المستدامة للإدارات المحلية، وعدم تبنيتها لسياسات بيئية وسياسات للتنمية المستدامة، وان قضية التنمية المستدامة، ليست من أولويات السلطات المحلية الأمر الذي يؤكد الدور المحدود للسلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه في مراجعة لأربعة محاضر لمجلس محافظة دمشق، وهي الجلسات رقم 5 المنعقدة بتاريخ 2009/1/22، والجلسة رقم 6 المنعقدة بتاريخ 2009/3/15 والجلسة رقم 7 المنعقدة بتاريخ 2009/3/16 والجلسة رقم 8 المنعقدة بتاريخ 2009/3/17، تبين ما يلي: إن جلّ المواضيع التي يتم طرحها في الجلسات هي مواضيع، تكاد تقتصر على الأنشطة الخدمية التقليدية، دون التطرق لمتطلبات وأساليب تحقيق التنمية المستدامة، كما

ويغلب على الاجتماعات طابع التذمر وتقديم الشكاوي وعدم الجدية في طرح الأفكار على اعتبار أن أفكارهم، تذهب أدراج الرياح، بالإضافة الى الضعف في الكفاءات والأطر التي تدير أنشطة السلطة المحلية والافتقار الى الخبرات الكافية في النواحي التخطيطية والمالية والاقتصادية؛ ولم يستطع ولم يسع المجلس للاستفادة من حقه في الاستعانة بالخبرات اللازمة لمعالجة مواضيع تتعلق بالمجتمع، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على عدم الجدية في معالجة مشكلات وقضاياها المحلية

3- 1- التشاركية مع المجتمع المحلي:

إن سياسات رفع الدعم الحكومي والإعفاء الضريبي، ترفع بشكل كبير عجز الدولة عن مواكبة الخدمات وتراجع دورها كراعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تنامي المطالبة بالمشاركة المجتمعية في الوقت نفسه، بحيث تشكل الجمعيات الأهلية إطار هذه المشاركة، بالمقابل لا تملك الجمعيات الأهلية، إلا هامش ضيق أتيج لها كي تمارس أنشطتها وبرامجها رغم المطالبة بفتح المجال أمامها كي تقوم بدور أكبر، والإشكالية الأكبر هي أن تقوم بالمطالبة بفتح المجال أمام منظمات الأهلية لتأخذ الدور الكبير والفاعل في المجتمع، بينما عدد هذه التنظيمات لا يزال منخفضاً جداً، بالإضافة الى ذلك، "إن مسالة المشاركة المجتمعية تتحد وفق نمط اتجاه الدولة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات المستقبلية للدولة في إطار عملية الشراكة المفترضة بين الدولة والقطاع الأهلي"¹⁰. أما بالنسبة الى القوى الاجتماعية فإنها ما تزال تتحرك بدوافع تقليدية على الأغلب رغم مرور فترة طويلة على عملها، نلاحظ أن لتفعيل المشاركة المجتمعية تكون بالتأثير على النظام السياسي ككل، بحيث يكون ذا مردود مرتفع، ولكن التكلفة السياسية تكون مرتفعة أيضاً، أما إذا كان تفعيلها بالتأثير على البنى الاجتماعية بحيث تكون التكلفة أقل ولكن المردود لن يكون إلا على المدى الطويل، وكذلك الأمر بالنسبة الى التأثير على دوافع المشاركة، أما بالنسبة لإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في المجتمع، وهذا سيكون له كلفة منخفضة وذا مردودية عالية.

تقوم محافظة دمشق بتقديم مساعدات مادية مباشرة بناءً على قانون الإدارة المحلية رقم 15 لعام 1971 وتعديلاته، بحيث يتم منح الجمعيات الخيرية والثقافية

والاجتماعية هذه الإعانات، بما لا يتجاوز 15 ألف ليرة لهذه الجمعيات، وهذه الإعانات ضعيفة جداً، بحيث لا تقدم شيئاً لها إذا ما عرفنا أن هذه الإعانة سنوية، بالإضافة الى صعوبة حصول هذه الجمعيات على الدعم المادي من قبل أشخاص محليين أو متبرعين دوليين، كما أن محافظة دمشق تقوم بالمشاركة ودعم الجمعيات الأهلية بتقديم بعض المقرات لبعض الجمعيات والمنظمات الأهلية، ومنها:

- ❖ - تخصيص منظمة الهلال الأحمر السوري بالمقسم رقم 39 تنظيم شرقي الميدان، لإنشاء مستشفى نسائي وأطفال، وإنشاء مدرسة التمريض العليا عليا.
- ❖ - إعطاء المقسم رقم 2 بالمنزة لوزارة الشؤون الاجتماعية لبناء مركز رعاية اجتماعية.
- ❖ - تقديم جزء من أملاكها الخاصة للأمانة السورية للتنمية منطقة المعرض القديم لتنفيذ حديقة ومركز لاستكشاف الطفل المسمى بمشروع مسار.
- ❖ - تخصيص المقسم رقم 16 منطقة كفرسوسة لصالح جمعية بسمة لبناء فندق لأهالي الأطفال المصابين بالسرطان، كما أن هناك بعض عقود الشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبين المعاهد التابعة لها، حيث تقوم بمنح المباني لهم وتقوم الجمعية بالإشراف عليها وإدارة وتشغيل المعهد بشكل كامل، ويساهم القطاع الخاص بمشاركة بسيطة وخجولة بمساعدة هذه المعاهد ببعض التجهيزات، من الملاحظ أن معظم هذه الجمعيات لديها مشاريع خاصة لتقوم بتوفير الدخل الذي يساعدها على أداء عملها وتنفيذ أهدافها. والجدول التالي يبين بعض الأمثلة لعقود الشراكة بين الوزارة والجمعيات الخيرية.

الجدول (1) عقود الشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات الأهلية في سورية.

اسم الجمعية	المحافظة	الغاية من العقد	اسم المركز	مدة العقد	تاريخ نفوذ العقد
جمعية النور والزهور	دمشق	رعاية الأطفال المصابين بالشلل الدماغي من الناحية الصحية والاجتماعية والتعليمية لدمجهم بالمجتمع	معهد النور للأطفال المصابين بالشلل الدماغي	عشر سنوات تبدأ من تاريخ تنفيذ العقد	2007/1/16
صندوق الرجاء لعمليات القلب المفتوح	دمشق	رعاية الأطفال اللقطاء من جميع النواحي الجسدية والنفسية والصحية والاجتماعية والصحية والتربوية	معهد زيد بن حارثة لرعاية الطفل	سنة تمديد تلقائياً	2009/4/13
جمعية تطوير دور المرأة	دمشق	تطوير معهد التربية الخاصة للجانحات وتقديم الرعاية والاهتمام النوعي لتأهيلهم ودمجهم بالمجتمع	معهد التربية الخاصة للفتيات الجانحات	خمس سنوات من تاريخ توقيع العقد	2006/4/8
جمعية بنا	دمشق	رعاية المكفوفين من الناحية الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع	معهد التربية الخاصة لتأهيل المكفوفين	خمس سنوات من تاريخ توقيع العقد	2005/12/26

إن مساهمة محافظة دمشق ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال تقديم إعانات مادية للجمعيات الأهلية أو لمنظمات المجتمع المحلي، هو في الحدود الدنيا والمتواضعة، ولكن يعتبر بداية جيدة في العمل المحلي إذا ما انتشرت ثقافة المشاركة، ووصلت الى القطاع الخاص، وأخذ دوره في المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، وهذا التحول في الفكر ناتج عن جهود جديّة من الحكومة التي ترى أن التنمية بمفهومها الحديث، لم تعد تعني النماء الاقتصادي المحدد بالأرقام وموارد الدولة ومصروفاتها ومتوسط دخل الفرد والنتائج المحلي الإجمالي، بل يعني قيام نظام متكامل متعدد الأوجه محوره الإنسان الذي يجمع بين المشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها

رابعاً - دور الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة:

إن النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات تجمعها مع الدولة مجموعة من علاقات الشراكة والتعاون المتبادل لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، "إن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلي إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة"¹¹، إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرض أدواراً مختلفة للمجتمع المحلي في صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فحيث تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المحلي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المحلي في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة، دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً في تقويمها. وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث حيث يكون هناك فرصة أمام المجتمع المحلي للمساهمة في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة الى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها¹².

"تعتبر المنظمات غير حكومية جزءاً من المجتمع المحلي وتمثل قطاع يتنامى وقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية ما بين عام 1990 و1999 من 6000 منظمة الى 29000 منظمة حيث شكلت لآعباً أساسياً في تحقيق التنمية"¹³. حيث

تعمل بنطاق واسع من النشاطات والفعاليات وإجراء العديد من الأبحاث، ورفع مستوى الوعي الجماهيري والسياسي حول الكثير من القضايا. وبناء على ما ورد عن مؤسسة الكمنولث فإن المنظمات غير الحكومية تتميز بأربع خصائص رئيسية هي¹⁴:

1 - تتشكل على أساس تطوعي من قبل المواطنين حيث يجمع بينهم عنصر المشاركة. وتشتمل على درجة من التطوع في أنشطة وإدارة المنظمة.

2 - الاستقلالية: أي أنه ليس لها علاقة هيكلية مؤسسية بالجهات الرسمية الحكومية وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية أو فنية من الحكومة. ولكن هذه المنظمات تعمل وفق قوانين الدولة وتحكم من قبل مجلس الأمناء.

3 - هذه المنظمات غير ربحية: حيث إن الربح الذي قد تحققه لا يوزع على أعضائها أو على أعضاء مجلس الإدارة وإنما يستخدم في دعم نشاط المنظمة ولتحقيق أهداف هذه المنظمات لا تخدم الأغراض الشخصية وإنما تطوير وتحسين أوضاع وظروف الناس وتساهم في تعزيز المشاركة في الحياة العامة وتعزيز الثقافة.

4 - هذه المنظمات غير دينية: والمقصود هنا عدم تورط الجمعية في الدعوة إلى أو تعليم ديانة ما وهي أيضا غير سياسية ليس لديها تحالفات مع أحزاب سياسية، بل يمكن أن تأخذ بعض المواقف بشأن بعض القضايا السياسية.

1-4 - تطور الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية:

1 - إن التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم دفعت إلى تحول وتطور دور الجمعيات الأهلية المبنية على أساس إنساني وديني إلى دور جديد ينسجم مع متطلبات التنمية، ويخدم أهدافها لتأخذ دوراً هاماً مكملاً وريفاً للدور الحكومي، نظراً لقرب الجمعيات الأهلية من الناس ومن الفئات الأكثر احتياجاً وقدرتها على التعامل مع الأفراد بشكل أكثر مرونة من المؤسسات الحكومية.

2 - إن جذور الجمعيات الأهلية يمتد إلى أقدم العصور فقد ظهر في مفهوم الرعاية الاجتماعية من خلال مفهوم البر والإحسان الذي ساد فترة طويلة تمثلت في مبادرات فردية المرتكز على حب المحسن للخير ورغبته بمد يد العون والمساعدة للأفراد المحتاجين، مع ظهور الديانات السماوية ودعوتها جميعها إلى أعمال الخير والإحسان

وكانت هذه الأعمال مصبوغة بصبغة دينية منبثقة من الإيمان بالله والرغبة في كسب رضاه وثوابه. الى أن جاءت الشريعة الإسلامية لتبين الحقوق والواجبات التي تضمن التكافل الاجتماعي بين المواطنين حتى يتمتع جميعهم بحياة إنسانية كريمة وبذلك ارتفعت راية البر والإحسان وشعار التكافل الاجتماعي وتحولت بعض دور العبادة الى دور لإيواء العجزة والمسنين والمعوزين.

هذا بالإضافة الى فرض الإسلام للزكاة، واعتبرها ركن من أركان الإسلام حيث قال (ص) "بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً¹⁵". والزكاة مورد متكرر ومتجدد بتجدد السنين، وهي فريضة إلزامية توجب على القادرين دفع جزء من أموالهم للفقراء ولطائفة اجتماعية، وإن دور المشاركة في تقديم هذه الأعمال اعتمد على خلفيات دينية وقيم وعادات وتقاليد متوارثة بالإضافة الى أن الإنسان هو الغاية والهدف من العملية التنموية.

"هناك تسميات عديدة تختلف من بلد الى آخر على المستوى العربي وعلى المستوى العالمي في الإطار ثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود في كل بلد. ومن أهم هذه التسميات، منظمات غير الحكومية، ومنظمات لا تهدف الى الربحية، ومنظمات خاصة تطوعية وهذه التسميات سادت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، أما في المنطقة العربية فقد سادت تسمية منظمات أهلية أو جمعيات أهلية أو خيرية¹⁶". حيث إن التسميات اعتمدت على القطاع الذي تمارس فيه هذه المنظمات الأهلية عملها أو الى النشاط الذي تقوم به، حيث تم تسميتها قطاع أهلي أو قطاع تطوعي أو قطاع معفى من الضرائب أو قطاع مستقل أو قطاع اجتماعي أو قطاع خيري.

2- 4- أنواع الجمعيات الأهلية وأهدافها:

هناك ارتباط بين أهداف الجمعيات وأنواعها، ويمكن تبويب أهداف الجمعيات الأهلية في الإطار التالي:

1- أهداف إنسانية صحية: كمرعاية الأيتام والمحرومين أسرياً والمسنين والمعوقين على اختلاف معوقاتهم (مكفوفين - صم وبكم - متخلفين عقلياً - مصابين بالشلل الدماغى - معوقين جسدياً)، وتقديم المساعدات الخيرية للمحتاجين ومساعدة الأسر

الفقيرة مالياً وعينياً وتقديم المساعدات للطلاب الفقراء وتقديم المساعدات الأسرية أثناء المحن والكوارث العامة وفي حالات المرض والعجز عن دفع التكاليف وكذلك تقديم الرعاية الصحية مجاناً أو بأجور رمزية عن طريق إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو الإشراف على تقديم خدمات صحية متخصصة، حيث استطاعت هذه الجمعيات من تقديم الرعاية الصحية ورفع الوعي بقضايا الصحة الإيجابية ومواضيع تحييدي النسل عن طريق جمعيات المجتمع الأهلي مثل جمعيات تنظيم الأسرة والهيئة السورية لشؤون الأسرة.

2 - أهداف اجتماعية: عن طريق تقديم خدمات تعليمية مجانية للطلاب الفقراء أو بأجور معقولة للقادرين وذلك بافتتاح مدارس لمختلف المستويات.

3 - أهداف ثقافية وأدبية.

4 - أهداف تنموية: هنا تجلّى عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع القطاع الحكومي بمجموعة من البرامج والمشروعات الهدف منها تنموي لرفع مستوى معيشة المواطن، حيث استطاعت هذه الجمعيات أن تسجل مؤشرات إيجابية على محور مكافحة الفقر بعد أن كانت تعتمد أسلوب البر والإحسان، اتجهت الى منهجية الاعتماد على الذات من خلال القروض الصغير المولدة للدخل كمشروع جبل الحص الذي استطاع توسيع الفرص الاقتصادية أمام الفقراء عن طريق قروض مخصصة لأغراض الزراعة وتربية المواشي وتمويل المحاصيل بما يتناسب مع طبيعة المنطقة بالتعاون مع المعنيين لضمان الاستدامة التشغيلية والمالية للقروض ومنها:

❖ - التمويل الصغير لمشروع فردوس: بدأ الإقراض الصغير في سورية من خلال برامج مشتركة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتجلّى ذلك في مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص وما زال هذا القطاع يعتمد على المنتج الوحيد وهو الإقراض الصغير، ويقدم التمويل الصغير مجموعة خدمات مالية مثل (ائتمان، إيداع، تحويلات، تأمين)، حيث هدف المشروع الى مساعدة الأسر الفقيرة في تطوير الموارد الاقتصادية والقدرات لتمكين من خلق فرص عمل لمشاريعها الصغير لتخدم بذلك نفسها وتضمن مورد مستدام من خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية المتوفرة والمتلائمة مع كل منطقة، كما تقوم شبكة الأغا خان للتنمية في سورية بتقديم التمويل

الصغير لدعم المشروعات الصغيرة للتخفيف من حدة الفقر ومساعدة الناس على استخدام وإدارة الموارد بطريقة تساعدهم على زيادة دخلهم وتحسين مستوى حياتهم من خلال الاستثمار الأمثل للمياه المتاحة في القطاع الزراعي، الذي يعتبر بشقيه النباتي والحيواني مصدر دخل أساسي يعتمد عليه معظم السكان التي تتصف مناطقهم بشح الموارد المائية، عن طريق نشر أساليب الري الحديث وجدولة الري، والري الناقص، وتطبيق تقنية جمع مياه الأمطار، واختيار الزراعات ذات الاحتياج المائي الأقل والدخل الأعلى، واستخدام تقنيات الري الحديث وقد وصل عدد المستفيدين من البرامج التنموية للري الحديث في نهاية عام 2008 الى 1208 مستفيداً.

❖ - كما تقوم بعض الجمعيات الأهلية كجمعية حماية المستهلك وبعض الجمعيات البيئية، بالإضافة الى جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة بالتعاون مع محافظة دمشق بحملات توعية تهدف الى رفع وعي المواطن بأهمية المحافظة على نظافة مدينته وتحريره من السلبية في التعاطي مع ما يتعرض له من غبن في الأسعار والغش في المواد الاستهلاكية، بالإضافة الى اللوحات الإعلانية في الطرقات التي توصل فكرة المحافظة على النظافة وعدم الهدر في استهلاك الطاقة للمواطن بهدف التغيير في نمطية التفكير وخلق أفكار تشجع المواطن على تحمل المسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ويشارك ويقاسم الأفراد الآخرين موارده.

❖ - وتقوم الأمانة السورية للتنمية بتعريف الشباب على عالم الأعمال من خلال مشروع شباب وهو مشروع سوري تنموي غير ربحي، انطلق عام 2005 يقوم على مبدأ الشراكة مع الأطراف المحلية من حكومة وقطاع خاص ومنظمات أهلية ويهدف الى خلق مشاريع صغيرة بالإضافة الى الدور التدريبي والعملي الذي يعطيه المشروع للشباب ليساهموا في التنمية الشاملة،

والجدول رقم (2)¹⁷ يبين تطور الجمعيات في سورية حسب الأهداف نلاحظ أن عدد الجمعيات ازداد من 518 عام 2001 الى 1246 في عام 2008 وفي عام 2005 نلاحظ أنه كان هناك قفزة كمية في عدد الجمعيات حيث ارتفع عدد الجمعيات البيئية من صفر عام 2000 الى 46 جمعية عام 2008، وارتفاع عدد الجمعيات الخيرية وهذا لعدة أسباب منها انتشار ثقافة العمل التطوعي، والاهتمام الكبير من المشرفين الحكوميين،

وازداد اهتمام منظمة الأمم المتحدة من خلال برامجها الإنمائية بالجمعيات الأهلية لتتحول الى قطاع أهلي فاعل الى جانب القطاع الخاص والحكومي، والدعم ظهر على شكل دعم مالياً وفنياً.

الجدول رقم (2) يبين تطور عدد الجمعيات الأهلية في سورية

الجمعيات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجمعيات الخيرية	250	252	273	295	546	629	651	656
رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	51	54	55	57	115	152	162	163
الجمعيات العلمية والأدبية والفنية	105	105	109	111	135	157	161	162
مختلفة	61	62	62	68	100	118	128	129
جمعيات تعاونية وتخدم أعضائها	20	43	42	42	47	47	48	48
الجمعيات البيئية	0	8	13	21	29	43	45	46
روابط طلابية	13	13	13	14	19	20	20	20
حضانة الأطفال	5	5	5	5	7	7	7	8
الاتحادات	8	8	8	8	8	8	8	8
رعاية المسجونين	5	5	6	6	6	6	6	6
المجموع	518	555	586	627	1012	1187	1236	1246

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

حيث عملت الجمعيات البيئية طريق العمل على رفع مستوى الوعي البيئي وتعزيز المهارات الفنية والبيئية وحس المواطن لدى أفراد ومؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي مع التركيز على المرأة والأطفال والشباب وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وبالعامل في إطار مصلحة الوطن وضمن مبادئ الاستدامة والمشاركة المجتمعية الفعالة، عن طريق المساهمة في صياغة تشريعات وقوانين ذات علاقة بحماية البيئة من خلال التعاون مع الجهات المعنية، وإنشاء النوادي البيئية بالتعاون مع وزارة التربية لخلق للتوعية البيئية ومفاهيم جديدة للتربية البيئية؛ وتخصيص صفحة البيئية الأسبوعية في الصحف المحلية لدعم التيار البيئي، لتنمية المسؤولية البيئية في توجيه المجتمع، والاطلاع على التجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة الى إقامة دورات تدريبية في الإعلام البيئي والطاقات المتجددة وكيفية الاستفادة منها والقيام بزيارات ميدانية للمصانع بالتعاون مع غرف الصناعة

للتأكد من تطبيق التشريعات البيئية. والدور الجديد الذي بدأ يتبلور للجمعيات الأهلية في سورية لم يعد يقتصر على العمل الخيري فقط، بل توسعت عناوينه في السنوات الأخيرة لتشمل مجالات جديدة تسعى الى محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي ورفع قدرات الشباب وتوسيع خياراتهم وادماج المرأة وتمكينها من المساهمة في عملية التنمية وحماية البيئة ودعم الأبحاث الطبية والعلمية ومساعدة المصابين بالأمراض المستعصية كالسرطان والسكري. وكان لافتاً في السنوات الأخيرة ظهور أجيال جديدة من الجمعيات الأهلية ركزت جهودها الرئيسية على الإسهام في الجوانب التنموية ومكافحة البطالة والفقر في المجتمع من خلال تبني تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل، فيما عملت بعض الجمعيات التقليدية على تعديل طريقة عملها من خيري يقوم على تقديم البر والإحسان الى تنموي تمثل بإنشاء مراكز للتدريب والتأهيل المهني وخاصة لأبناء وبنات الأسر الفقيرة ومكافحة الأمية وتعليم الأطفال والفتيات وتقديم الخدمات الصحية الأساسية للفقراء وللنساء المعيلات وأفراد أسرهن وذوي الاحتياجات الخاصة وتوعية المرأة والشباب بقضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية، ويستند هذا التحول في عمل الجمعيات الى برنامج عمل تقوم به الحكومة يركز على جملة معطيات تشير الى أن كل الجمعيات الأهلية بلا استثناء على اختلاف مهامها وأنماط عملها مدعوة للمشاركة في بناء التجربة في إطار من التكامل والتعامل والتأكيد على دور القطاع الأهلي كشريك ثالث ورئيس في عملية التنمية في البلاد للقيام بأدوار قد لا يستطيع القطاع الحكومي والخاص القيام بها وفي مناطق يصعب الوصول إليها مع إعادة النظر بالعمل الخيري من حيث كونه قطاعاً تنموياً يجب توجيهه، إن الأهداف التي تعمل عليها الجمعيات الأهلية في سورية تقع ضمن أهداف التنمية المستدامة من معالجة ظاهرة الفقر عن طريق المساعدات النقدية وغير النقدية للأسر الأشد فقراً، وخلق فرص عمل من خلال القروض الصغيرة المولدة للدخل لترفع بذلك من مستوى المعيشة للمواطنين، والحد من التسرب من المدارس بفضل الدعم التي تقدمه بعض الجمعيات للأفراد الذين لا يملكون القدرة على متابعة الدراسة بالإضافة الى نشر الوعي البيئي وأفكار الترشيد في استهلاك الطاقة وغيرها لتغيير سلوك المواطنين السلبية تجاه قضايا هامة مثل البيئة والموارد الطبيعية ومسألة النظافة والصحة العامة.

3-4 - معوقات عمل الجمعيات الأهلية

أن أعمال الجمعيات الأهلية في سورية لم تصل الى العمل المنظم الجماعي بالإضافة الى ضعف التمويل التي تحصل عليه هذه الجمعيات فهو لا يتعدى مجال البر والإحسان وتبرعات لبعض المقتدرين، حيث لا تتمكن الجمعيات الأهلية من الوصول الى القروض الخاصة أو العامة بسبب عدم قدرتها على تأمين مستلزمات القرض مثل الشركات الخاصة، وهذا ناتج من قانون الجمعيات القديم الذي لا يسمح بحصول الجمعيات على قروض بضمان الجمعية، وعدم وجود مقر خاص للجمعية بالإضافة الى نقص التجهيزات وضعف الجانب الإعلامي كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتقديم الدعم المالي بحدوده الدنيا للجمعيات، من خلال العقود التشاركية بين الجمعيات الأهلية والوزارة لإدارة معاهد ومراكز خدمة اجتماعية تطبيقاً لما أقرته الخطة الخمسية العاشرة حول التشاركية بين الحكومة والمجتمع المحلي.

خاتمة

أولاً - الاستنتاجات:

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة توفر كل من العوامل التالية:

- 1 - إن قضايا التنمية المستدامة ما يزال التعامل معها على أساس الاستعراض من قبل كافة الشركاء من ذوي الصلة (قطاع عام وخاص، وأجهزة حكومية محلية وإقليمية، بالإضافة الى هيئات المجتمع المحلي والمواطن)، حيث لا بد من أن تكون أهداف التنمية المستدامة واضحة وأن يكون تبنيها بشكل جدي بالمشاركة بين جميع الأطراف.
- 2 - توفر المرونة والشفافية في العمل التشاركي وكذلك الثقة المتبادلة بين كافة الأطراف والتمتع بحس المسؤولية المجتمعية تجاه القضايا التنموية الوطنية.
- 3 - توفر الكفاءات والأطر الإدارية والعلمية القادرة على إدارة عملية التنمية المستدامة بدءاً بالتخطيط، ومروراً بالتنفيذ وتقييم الأداء، وانتهاءً بتحقيق الأهداف، في إطار إستراتيجية وخطط شفافة وواضحة.
- 4 - توفر الموارد المادية اللازمة لتغطية تكاليف تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة.

5 - عدم وجود معوقات من شأنها عرقلة 0 كل ما شأنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذه المتطلبات الخمس يمكن عدّها معايير لقياس الواقع الراهن، أما أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة هي أولاً: ضعف الوعي لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها سواء على المستوى المجتمع الأهلي أو على مستوى السلطات والإدارات المحلية وعلى مستوى المركز، وثانياً: ضعف المشاركة من قبل الشركاء في العملية التنموية - قطاع أهلي محلي وسلطات محلية - بإعداد الخطط بسبب المركزية الشديدة، بالإضافة الى ضعف الكفاءات في صفوف المسؤولين عن وضع الخطط لدى السلطات المحلية.

ثانياً - المقترحات:

1 - تعميق دور الجمعيات وإعطائها الصلاحيات والحرية لتستطيع نشر المعرفة والترويج لفكر التنمية المستدامة من خلال منهجية ومرجعية علمية وعملية للعمل وفق مبادئ التنمية المستدامة، وتفعيل دور الإعلام وتبني قطاع التعليم لفكر التنمية المستدامة.

2 - إيجاد برامج للتنسيق الفعال والاستفادة من التجارب العالمية في مجال تبني السلطات المحلية لفكر التنمية المستدامة مع المزيد من التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والسلطات المحلية.

3 - دمج قضايا التنمية المستدامة ضمن أولويات السلطات المحلية ووضع رؤية والتزام من خلال خطط وطنية ذات أهداف مماثلة لأهداف التنمية المستدامة، من خلال المزيد من حملات التوعية للجمهور بأهمية عمل الجمعيات الأهلية.

4 - بناء قدرة السلطات المحلية البشرية والتقنية وإشراك القطاع الخاص في تبني مفهوم التنمية المستدامة التشاركية في نشاط الجمعيات لتفعيل دورها في تنمية المجتمع المحلي والأهلي كونها شريك في العملية التنموية.

5 - زيادة الشفافية للوصول الى المعلومات بشكل كامل لأنه بدون رقم إحصائي لا يمكن أن نصل الى المشاكل وحلها وتحديد أولويات كل منطقة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن في الأقاليم.

- 6 - الإسراع بإصدار القانون الجديد للجمعيات الأهلية.
- 7 - تشجيع المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم والتقني والمعلومات والموارد لمساعدة الأفراد في إنشاء نشاطات تنموية جديدة.

الهوامش

- ¹ -GENDER, Property Rights, and Natural Resources, International Food Policy Research Institute, 1997- Washington, p1
- ² -الزعيم عصام، 2006 - التنمية المستدامة مقارنة نقدية عربية. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد33، ص53، 57.
- ³ - عارف محمد كامل، 1989 - مستقبلنا المشترك. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. عالم المعرفة، عدد142، ص 82، 87، 83.
- ⁴ -الزعيم عصام، 2006 - التنمية المستدامة مقارنة نقدية عربية. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد33، ص53، 57.
- ⁵ - لطفى على، 1993 - التنمية الاقتصادية. جامعة القاهرة، ص164.
- ⁶ -REBERT G., 1987- Neoclassical Economic and Principles of Sustainable Development, ecological modeling, 36.
- ⁷ -AMIL M., 1989- Natural Environments and Social Rate of Discount, project appraisal, 11.
- ⁸ -JAMES G., 1989- The Environment, the Greening of technology,development, 30.
- ⁹ - الامم المتحدة، تحليل قدرة السلطات المحلية على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة والاجندة 21، 2006، ص5.
- ¹⁰ - حجازي، جمعة، الأبعاد السوسولوجية للمشاركة المجتمعية في سورية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للتنمية في سورية 2010، ص4.
- ¹¹ - دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد تشرين الثاني، 2005، ص3.
- ¹² -FISHER W.,1997- Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices, *Annual Review of Anthropology*, vol. 26, p 451.
- ¹³ -www.un.org/arabic/conferances/wssd/agenda21/chapter4.
- ¹⁴ -www.unesco.org/shs/mos.
- ¹⁵ - الإمام النوري، رياض الصالحين، حديث رقم، 1073.
- ¹⁶ - الباز شهيدة، 1997، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن 21، القاهرة، ص15.
- ¹⁷ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2008- الدراسة التقييمية للجمعيات الأهلية في المنطقة الشرقية، دمشق، 65.